في مجتمع الضباع

محمد أبو الغيط

كثيرا ما جرى تشبيه البشر الأنذال بالضباع آكلة الجيف، لكن دراسة علمية حديثة أخذت تلك التشبيهات من المجاز إلى حيز الواقع. كشفت الدراسة التي نشرتها مجلة نيتشر، العلمية، عن نمط واضح من التقسيمات الاجتماعية داخل عشيرة الضباع، حيث تنقسم إلى طبقاتٍ أعلاها رئيسة العشيرة في ذلك المجتمع الخاضع للهيمنة الأنثوية، ثم الضباع «العوام»، ولكل رتبةٍ امتيازات محدّدة، حتى إنها تصل إلى تحديد مكان جلوسها.

استخدمت الدراسة بياناتٍ من أكثر من 73 ألف تفاعل اجتماعي على مدار 27 عاما، وخلصت إلى أن الحظوظ الأفضل لأطفال الضباع ذات الحظوة لا تقتصر على توفر الغذاء، بل أيضا تمتد إلى توريث «الشبكات الاجتماعية»، حيث تتولى الأم من الضباع الأعلى رتبة تعريف ابنتها على أفراد «الحاشية»، وهم بدورهم يبقون على ولائهم، ويورّثون أنجالهم شبكاتهم ومميزاتهم، بينما لا تستطيع الضباع الأدنى رتبة اتباع النمط الثابت نفسه، ويتعلم أطفالهم خبراتٍ أقل لعدد السنوات نفسه في مقتبل العمر.

قال الأستاذ في كلية بنسلفانيا للفنون والعلوم، والمؤلف المشارك في الدراسة، إيرول كاشاي، لصحيفة الرؤية التي عرضت الدراسة بالعربية، إن عمل فريقه يسهم في فهمنا كيفية عمل المجموعات الاجتماعية المعقدة في الحيوانات، وكذلك البشر.

وحين اطلعت على نتائج تلك الدراسة، تذكرت نتائج عديدة شبيهة في دراسات بشرية، حيث ثبت أن دور المستوى المادي للأسرة حاسمٌ في مستقبل الأطفال أكثر من مواهبهم أو ذكائهم أو اجتهادهم طوال حياتهم.

وقد كشفت أعمال الاقتصادي الفرنسي، صامويل بيكيتي، على سبيل المثال، عن أنماط تركز الثروة وتوريثها الحصري عبر قرون في فرنسا وإيطاليا، وعدم كسر تلك الدائرة أبدا إلا بأعمال مدمرة من خارجها كالثورة الفرنسية. بل إن ورقة بحثية نشرتها «نيتشر لعلم الأعصاب» توصلت إلى معلومة صادمة، أن معدل نمو القشرة الدماغية للأطفال يرتبط ارتباطا وثيقا بعائلاتهم، ليس فقط حسب المستوى المادي، والذي يعني وصولا أفضل إلى الطعام الصحي والمغذي، بل أيضا حسب المستوى التعليمي للوالدين.

قالت الدراسة إن مساحة القشرة الدماغية عند الأطفال ذوي الوالدين الحاصلين على مستوى من التعليم المنخفض أصغر حجماً بنسبة 3% عن أطفال الوالدين ذوي التعليم العالي، أما الأثر المادي فكان صارخا بشكل أكبر، حيث ثبت أن مساحة القشرة الدماغية عند الأطفال المنتمين إلى عائلات أميركية، دخلها المادي 25 ألف دولار سنوياً، أصغر بنسبة 6% من أطفال الأسر التي يتجاوز دخلها 150 ألف دولار.

عبر آلاف السنين، طور البشر أنماطا أكثر تراحمية، وظهرت محاولاتٌ شتى للارتقاء لبعض العدالة. مرّت بالبشرية أديان وفلسفات وأفكار كبرى، منذ الجمهورية الرومانية وحتى الشيوعية والديمقراطية، بحثا عن إجابة لأسئلة تداول السلطة وتوزيع الثروة. وما زال الطريق طويلا حتى نبتعد عن الضباع.

لبنان... إلى جهنّم دُر

وائل نجم

رئيس أكبر كتلة نيابية، وزعيم المسلمين السُنّة الأول في لبنان، شخصية سُنّية لتشكيل الحكومة، كما حصل قبل حوالي عام عندما زكّى الحريري اسم السفير اللبناني لدى برلين، مصطفى أديب، لتشكيل الحكومة. غير أنّ الحريري، ومن خلفه رؤساء الحكومات السابقون ودار الفتوى في لبنان وقوى سُنّية عديدة لا يفضّلون الذهاب إلى خيار التنازل، وتخطية آبَة شخصية سُنّية لرئاسة الحكومة، تلبية لرغبة الرئيس عون، لأنّ ذلك يُعدّ في لبنان بمثابة خسارة وتنازل عن موقع وصلاحية لمكوّن أساسي في نظام سياسي يقوم أساساً على مبدأ التقاسم والتوزيع الطائفي. وبالتالي، ليس مثل هذا الخيار مطروحاً حالياً، حتى إنّ آبَة شخصية سُنّية سياسية لا يمكن أن تقارب هذا الموضوع، لأنّه في مثل هذه الظروف سيكون بمثابة انتحار سياسي لها. وبالتالي، ذلك سيجعل المشكلة على حالها، وقد يفتح أبواب البلد على رياح ساخنة عند كل منعطف جديد.

السيناريو الثالث أن يختار رئيس الجمهورية والأطراف السياسية المتحالف معه شخصية سُنّية من خارج الإجماع السُنّي، ويفرضها أمراً واقعاً، كما حصل من قبل مع حكومة الرئيس حسّان دياب. غير أنّ هذا السيناريو سيعني، بالضرورة، إعادة إنتاج الأزمة في وقتٍ يوشك فيه الجميع أن مفتاح حلّ الأزمات يكمن بتشكيل حكومة تكون حلّ رضا الأطراف الداخلية والمجتمع الدولي، ومثل هذا السيناريو لا يلبّي تطلعات الداخل أو المجتمع الدولي، وبالتالي ستكون حكومة محكوماً بالفشل مسبقاً تماماً، كحكومة حسّان دياب.

السيناريو الرابع والأخطر بينها لجوء بعضهم إلى استخدام الشارع أو القوة أو العنف والفوضى، من أجل إحداث خرق في جدار الأزمة الكثيف، ثم الانتقال إلى واقع جديد يكون محكوماً بموازين جديدة، وهنا الخطورة، لأنّ من شأن ذلك أن يفاقد مكتب الرئاسة الأولى بأنّ الرئيس عون سيحدّد قريباً موعداً لإجراء تلك الاستشارات، غير أنّ إجراء الاستشارات شيء، وتشكيل الحكومة شيء آخر، والخروج من الأزمة التي يعيشها لبنان شيء ثالث.

السيناريو الأول لتلك الاستشارات المُلزمة قد يعيد تسمية سعد الحريري لتشكيل الحكومة. وفي هذه الحالة، سيكون لبنان أمام مشهد مشابه للمشهد الذي عاشه خلال الشهور التسعة الماضية. بمعنى آخر، ستعود الأمور إلى المربع الأول. وبالتالي، السيناريو الأسوأ، فيما لو حصل، سيعني دخول المجلس النيابي ورئيس الجمهورية في تحدٍّ مفتوح ومكشوف، وهذا قد يفتح البلد على مواجهة صعبة ومعقدة، قد يكون الشارع حاسماً فيها.

السيناريو الثاني أن يزكّي الرئيس المعتذر سعد الحريري، وهو بالمناسبة رئيس أكبر كتلة نيابية، وزعيم المسلمين السُنّة الأول في لبنان، شخصية سُنّية لتشكيل الحكومة، كما حصل قبل حوالي عام عندما زكّى الحريري اسم السفير اللبناني لدى برلين، مصطفى أديب، لتشكيل الحكومة. غير أنّ الحريري، ومن خلفه رؤساء الحكومات السابقون ودار الفتوى في لبنان وقوى سُنّية عديدة لا يفضّلون الذهاب إلى خيار التنازل، وتخطية آبَة شخصية سُنّية لرئاسة الحكومة، تلبية لرغبة الرئيس عون، لأنّ ذلك يُعدّ في لبنان بمثابة خسارة وتنازل عن موقع وصلاحية لمكوّن أساسي في نظام سياسي يقوم أساساً على مبدأ التقاسم والتوزيع الطائفي. وبالتالي، ليس مثل هذا الخيار مطروحاً حالياً، حتى إنّ آبَة شخصية سُنّية سياسية لا يمكن أن تقارب هذا الموضوع، لأنّه في مثل هذه الظروف سيكون بمثابة انتحار سياسي لها. وبالتالي، ذلك سيجعل المشكلة على حالها، وقد يفتح أبواب البلد على رياح ساخنة عند كل منعطف جديد.

السيناريو الثالث أن يختار رئيس الجمهورية والأطراف السياسية المتحالف معه شخصية سُنّية من خارج الإجماع السُنّي، ويفرضها أمراً واقعاً، كما حصل من قبل مع حكومة الرئيس حسّان دياب. غير أنّ هذا السيناريو سيعني، بالضرورة، إعادة إنتاج الأزمة في وقتٍ يوشك فيه الجميع أن مفتاح حلّ الأزمات يكمن بتشكيل حكومة تكون حلّ رضا الأطراف الداخلية والمجتمع الدولي، ومثل هذا السيناريو لا يلبّي تطلعات الداخل أو المجتمع الدولي، وبالتالي ستكون حكومة محكوماً بالفشل مسبقاً تماماً، كحكومة حسّان دياب.

السيناريو الرابع والأخطر بينها لجوء بعضهم إلى استخدام الشارع أو القوة أو العنف والفوضى، من أجل إحداث خرق في جدار الأزمة الكثيف، ثم الانتقال إلى واقع جديد يكون محكوماً بموازين جديدة، وهنا الخطورة، لأنّ من شأن ذلك أن يفاقد مكتب الرئاسة الأولى بأنّ الرئيس عون سيحدّد قريباً موعداً لإجراء تلك الاستشارات، غير أنّ إجراء الاستشارات شيء، وتشكيل الحكومة شيء آخر، والخروج من الأزمة التي يعيشها لبنان شيء ثالث.

السيناريو الأول لتلك الاستشارات المُلزمة قد يعيد تسمية سعد الحريري لتشكيل الحكومة. وفي هذه الحالة، سيكون لبنان أمام مشهد مشابه للمشهد الذي عاشه خلال الشهور التسعة الماضية. بمعنى آخر، ستعود الأمور إلى المربع الأول. وبالتالي، السيناريو الأسوأ، فيما لو حصل، سيعني دخول المجلس النيابي ورئيس الجمهورية في تحدٍّ مفتوح ومكشوف، وهذا قد يفتح البلد على مواجهة صعبة ومعقدة، قد يكون الشارع حاسماً فيها.

السيناريو الثاني أن يزكّي الرئيس المعتذر سعد الحريري، وهو بالمناسبة

بلدٌ يشكو من مرض سياسي عُضال

محمود الريماوي

يتابع المرء بمشقة وجدانية «التطورات» الاجتماعية والعائلية والفردية، بمختلف أشكالها، وذلك في انحدار متواصل نحو الفشل والإفلاس، في ظل أزمة اقتصادية وسياسية لا يرغب الحاكمون والمتنفذون في وضع حدٍّ لها، خشية فقدان امتيازاتهم المادية والمعنوية. بما يجعلها واحدة من أسوأ الأزمات التي يعيشها عالمنا منذ 150 عاماً، على حد وصف وارد في تقرير حديث للبنك الدولي. أما صحافة لبنان والمواقع الإلكترونية ومنصّات التواصل فتحفل بسوداويةٍ بالغة تندب البلد الذي ينهار، وتتفجّع على انعدام فرص الحلول وعلى الطرق المسدودة، وعلى الرغبات المعلّقة بالهجرة في وقتٍ يغلق فيه العالم أبوابه مع انتشار وباء كورونا، وما رافقه من تضرّر اقتصادي، وعلى الأسوأ الذي ينتظر البلد إذا ما استمر الأمر على هذه الحال. وتتبدّى الأزمة السياسية، في مستواها الظاهر، بإصرار رئاسة الجمهورية على تشكيل حكومة ضمن الصيغ المعهودة التي تتوزّع فيها الحقائب الوزارية على الطوائف والأحزاب الفاعلة. فبما ظل رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، قبل اعتذاره أول من أمس، يتمسّك بتشكيل حكومة اختصاصيين غير حزبية، وذلك انسجاماً مع مطالب ثورة 17 تشرين الأول الشبابية، ومع انعدام اليقين وارتفاع التوترات الاجتماعية والعائلية والفردية، بمختلف أشكالها، وذلك في انحدار متواصل نحو الفشل والإفلاس، في ظل أزمة اقتصادية وسياسية لا يرغب الحاكمون والمتنفذون في وضع حدٍّ لها، خشية فقدان امتيازاتهم المادية والمعنوية. بما يجعلها واحدة من أسوأ الأزمات التي يعيشها عالمنا منذ 150 عاماً، على حد وصف وارد في تقرير حديث للبنك الدولي. أما صحافة لبنان والمواقع الإلكترونية ومنصّات التواصل فتحفل بسوداويةٍ بالغة تندب البلد الذي ينهار، وتتفجّع على انعدام فرص الحلول وعلى الطرق المسدودة، وعلى الرغبات المعلّقة بالهجرة في وقتٍ يغلق فيه العالم أبوابه مع انتشار وباء كورونا، وما رافقه من تضرّر اقتصادي، وعلى الأسوأ الذي ينتظر البلد إذا ما استمر الأمر على هذه الحال. وتتبدّى الأزمة السياسية، في مستواها الظاهر، بإصرار رئاسة الجمهورية على تشكيل حكومة ضمن الصيغ المعهودة التي تتوزّع فيها الحقائب الوزارية على الطوائف والأحزاب الفاعلة. فبما ظل رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، قبل اعتذاره أول من أمس، يتمسّك بتشكيل حكومة اختصاصيين غير حزبية، وذلك انسجاماً مع مطالب ثورة 17 تشرين الأول الشبابية، ومع مقاربات لأطراف دولية رئيسية ممثلة على الخصوص بفرنسا والولايات المتحدة، إلى أطراف عربية تدعم هذا التوجه. وإذ يتلقى رئيس الجمهورية، العماد ميشال عون، دعماً من التيار الوطني الحر (أسسه عون نفسه ويقوده حالياً صهره جبران باسيل) ومن حزب الله، فإن صورة التحكّم الحزبية، مقترنة بسلاح حزب الله ومؤسّسات هذا الحزب، تكشف عن الهوية الفئوية للحكم. ومع إعداد هذا المقال، كان الحريري قد عرض تشكيلة حكومية على الرئيس عون، ثم اعتذر عن المهمة، بعد رفض عون الاستجابة لعرض الحريري الذي أمضى حتى تاريخه تسعة أشهر في هذه المهمة الشاقة.

وإلى ذلك، ترفض هذه القوى الثلاث إجراء انتخابات نيابية مبكرة، أو تعديل قانون الانتخاب بما يجعله أكثر تمثيلاً وأقلّ طائفية، وهو مطلب أساسي حملته ثورة تشرين. ويكمن سر الرفض في أن هذه القوى ترى في تركيبة المجلس الحالي ما يضمن تصعيد رئيس جديد للجمهورية، ترضى عنه هذه القوى التي لا تخفي أن مرشّحها المفضل هو جبران باسيل الذي تصفه مصادر دبلوماسية وإعلامية عدة بأنه من أكثر المتنفذين الذين يحظون بكراهية عامة في صفوف اللبنانيين. ومن المقرّر أن يجري هذه الانتخابات بالحلوقة عند أعلى هرم السلطة، فبذلوا كل غالٍ ونفيس للحصول على الرضا، ومن ثمّة للوصول إلى المُراد، وهذا ما تحقق لهم عندما فُرضوا إبّان الولاية التشريعية الأخيرة لرئاسة مجلس النواب المغربي، في حين أن عدد منتخبيهم لم يتعد نصف عُشر عدد أعضاء مجلس النواب المغربي، أي حوالي 5%، بل واستطاعوا الحصول على مقاعد وزارية مهمة. .. خلاصة القول «رضوا بأن يكونوا مع الغنائم».

لم يبقَ لهم إذا هذا السبيل، إن وقت النضال فات أوانه، ولأن زمن الكفاح مرّ موسمه، فتخلوا عن المبادئ وتنازلوا عن المواقف، ورضوا بالفتات من المواقع، من دون أن يتخلوا عن الشعارات الرنانة والخطب المُدانة التي تذكّر الشعب المغربي بالماضي النضالي العريق الذي بفضله تحقّقت الحرية، وتقدمت الديمقراطية، وتحسّنت حقوق الإنسان، وتحرّرت المرأة.

في بلد محافظ كالمغرب، لم يتعدّ عدد المصوّتين لمجموع أحزاب اليسار مجتمعة الـ 14% سنة 2016، ولم يناهز نصيبهم مجتمعين أكثر من 15% سنة 2011، أما أكبر الأحزاب اليسارية، وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فقدّ فقد هويته وبصيرته، وأصبح زعيمه إدريس لشكر محل سخرية أصدقائه قبل خصومه، وهو الذي أعلن عندما قطع الشك باليقين بعدم استوزاره في الحكومة الأولى لسعد الدين العثماني، وهو الوزير السابق واليساسي المحنك، ترجّى وطلب تعيين ابنته، خرج علينا هذا الزعيم الشعبوي، قبل أيام، على القناة الإخبارية المغربية، صرّحا بأنه يصعب على حزبه إعادة التجربة نفسها مع حزب العدالة والتنمية، لأنه عانى الكثير، ويأمل في تناوب جديد، وكأنه حنين إلى ماضٍ قريب، فترة حكومة التناوب، وكان الرجل قد نسي أنه فُرض فرضا على رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، وتناسى أن فترة ما سمي «البلوكاج»، أي الانسداد السياسي الذي تسبب في إقالة الرئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، كانت بسبب رفضه إدخال هذا الحزب للحكومة، ولمّا أقسم على ذلك، في خطاب جماهيري، أقيل وأبعد لئلا نقول عُزل وطُرد. ليست المقالة هنا بصدد الدفاع عن حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، فقد كان مستعدّاً للتخلي عن مواقع سابقة، ولديه القابلية للتنازل في مقابل الحفاظ على ما أمكن من المكتسبات، ولا سيما أن مسلسل التنازلات والتراجعات ليس وليد اليوم، إذ بدأ منذ أفول نجم الربيع العربي، وتأفّل الثورة المضادة، وعلى منوال ما حدث في بعض البلدان العربية، وأصبح زعيمه إدريس لشكر محل سخرية أصدقائه الأطراف المحسوبة على القوى التقدّمية والحداثية، وللأسف للقيام بالدور القذر.

يوجد في صفوف اليسار المغربي مناضلون، همّتهم عالية، وطموحهم خدمة الوطن والتقدّم به إلى الأمام، وهم في كل الأحزاب اليسارية، والمغرب في حاجة إليهم وإلى وجودهم في المشهد الحزبي والسياسي، وفي حاجة إلى رجالات في حزب الاتحاد الاشتراكي، من أمثال زعيمه الراحل عبد الرحيم بوعبيد، المعروف بمواقفه الوطنية والرجولية، أو محمد عابد الجابري، بنظريته عن ضرورة القطيعة التاريخية وأفكاره المتنورة ونقده العقل العربي الذي أصبح اليوم في أمسّ الحاجة إلى إعادة الابتكار، أو الحبيب الفرقاني، لجلاء دخان الأزمنة المحترقة (في إشارة إلى ديوانه الشعري).

(كاتب مغربي في باريس)

اليسار المغربي... الماضي والحاضر

عمر المرابط

لم تبقَ إلا أسابيع للانتخابات التشريعية والبلدية في المغرب، يوم 8 سبتمبر/ أيلول، وستكون بعد عقد على بداية الربيع العربي، وبعد عشر سنوات من وصول حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية، إلى رئاسة الحكومة، وتسييره عدة ائتلافات حكومية، يمكن اعتبارها هجينة بالنظر إلى الائتلافات الإيديولوجية والسياسية التي تفرّق بين مكونات أحزاب التآلف، أو بالأحرى التوافق الحزبي، فقد جمعت هذه الحكومات بين الإسلامي والشيوعي، وبين الليبرالي والمحافظ، وبين اليميني واليساري، في حكومات فسيفسائية، تعبر عن معظم مشارب التوجهات السياسية في البلد، وعن اليسار المغربي، بالرغم من تمكّن منتسبي هذا التيار من النفاذ إلى دواليب الدولة، بل والتحكم في عديد من مفاصلها منذ وصولهم إلى الحكم، في ظل ما سميت حكومة التناوب التي ترأسها عبد الرحمن اليوسفي، في أواخر عهد الملك الراحل الحسن الثاني، ومنذ رد الاعتبار إليهم مع إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي أسسها الملك محمد السادس، للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان في حقبة ما بعد الاستقلال، إلا أن اليسار بقي متقوقعا على نفسه، ومحصورا في جزء من الطبقة السياسية والطبقة المثقفين، وشعاعات صغيرته، وهوت إلى قاع بحر عالم التنافس الانتخابي. اعتقد يساريون كثيرون أن الفرصة سانحة مع الانفراج السياسي الذي عرفه المغرب، في ظل العهد الجديد، للوصول إلى مراكز النفوذ، ولتعويض الوقت الفائت، لكنهم فوجئوا بأن قوتهم وشعبيتهم التي لطالما تغنوا بها في السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم يبقَ منها إلا الأطلال، ولم تصمد أمام الزحف الإيديولوجي للجماعات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، فاستشاط بعضهم غضبا، خصوصا منهم الذين لم ينالوا حقهم من السلطة، ولم يتمتعوا بقسمتهم من الكعكة، ولم يحظوا بالحظوة عند أعلى هرم السلطة، فبذلوا كل غالٍ ونفيس للحصول على الرضا، ومن ثمة للوصول إلى المُراد، وهذا ما تحقق لهم عندما فُرضوا إبّان الولاية التشريعية الأخيرة لرئاسة مجلس النواب المغربي، في حين أن عدد منتخبيهم لم يتعد نصف عُشر عدد أعضاء مجلس النواب المغربي، أي حوالي 5%، بل واستطاعوا الحصول على مقاعد وزارية مهمة. .. خلاصة القول «رضوا بأن يكونوا مع الغنائم».

لم يبقَ لهم إذا هذا السبيل، إن وقت النضال فات أوانه، ولأن زمن الكفاح مرّ موسمه، فتخلوا عن المبادئ وتنازلوا عن المواقف، ورضوا بالفتات من المواقع، من دون أن يتخلوا عن الشعارات الرنانة والخطب المُدانة التي تذكّر الشعب المغربي بالماضي النضالي العريق الذي بفضله تحقّقت الحرية، وتقدمت الديمقراطية، وتحسّنت حقوق الإنسان، وتحرّرت المرأة.

في بلد محافظ كالمغرب، لم يتعدّ عدد المصوّتين لمجموع أحزاب اليسار مجتمعة الـ 14% سنة 2016، ولم يناهز نصيبهم مجتمعين أكثر من 15% سنة 2011، أما أكبر الأحزاب اليسارية، وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فقدّ فقد هويته وبصيرته، وأصبح زعيمه إدريس لشكر محل سخرية أصدقائه قبل خصومه، وهو الذي أعلن عندما قطع الشك باليقين بعدم استوزاره في الحكومة الأولى لسعد الدين العثماني، وهو الوزير السابق واليساسي المحنك، ترجّى وطلب تعيين ابنته، خرج علينا هذا الزعيم الشعبوي، قبل أيام، على القناة الإخبارية المغربية، صرّحا بأنه يصعب على حزبه إعادة التجربة نفسها مع حزب العدالة والتنمية، لأنه عانى الكثير، ويأمل في تناوب جديد، وكأنه حنين إلى ماضٍ قريب، فترة حكومة التناوب، وكان الرجل قد نسي أنه فُرض فرضا على رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، وتناسى أن فترة ما سمي «البلوكاج»، أي الانسداد السياسي الذي تسبب في إقالة الرئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، كانت بسبب رفضه إدخال هذا الحزب

> لم يتعدّ عدد المصوّتين لمجموع أحزاب اليسار مجتمعة أكثر من 14% سنة 2016

(كاتب مغربي في باريس)

كاريكاتير **سعد المهندي**

فيدرالية سورية مرفوضة دولياً

رانيا مصطفى

تتصاعد في الآونة الأخيرة أصواتٌ فردية تقول بتقسيم سورية إلى إداراتٍ ذاتية، على أسس قومية وطائفية، في شرق الفرات وفي السويداء وفي الساحل، والأمر ينسحب على الشمال السوري والجنوب. إلخ، تمهيداً لأن يكون شكل الحكم في الدستور المقبل فيدرالياً. وإن كانت دوافع هذه الأصوات مختلفة، إلا أنها تفتقد إلى الواقعية، ولا تحقق، في الوقت الحالي، إلا التشويش، وتخدم نظام الأسد، المأزوم والمحاصر دولياً، وحليفه الإيراني خصوصاً.

تفتقد هذه الطروحات إلى الواقعية، لأنها تُهمل حقيقة أن الواقع السوري بات محكوماً بالأجندات الدولية المتنافسة، والتي صحيحٌ أنّها قسّمت البلاد إلى مناطق نفوذ رئيسية ثلاث، إضافة إلى مناطق توتر في درعا والسويداء، لكنها جميعها لا ترغب في أي شكل من التقسيم أو الفدرلة، قد يذهب إلى الانفصال؛ وكل البيانات الصادرة عن الاجتماعات والمسارات الدولية والإقليمية التي تخصّ سورية تؤكّد على وحدة سورية أرضاً وشعباً.

مسار أستانة يؤكد ذلك، فتركيا وإيران ضدّ أي تقسيماتٍ تعطي للأكراد استقلالاً، قد تشجّع على حراك كردي مماثل في تلك الدول، وروسيا تريد السيطرة على كامل سورية، وخصوصاً المناطق النفطية شرقاً، وهي متضرّرة من الوجود الأميركي في سورية، لأنه يدعم قوات سورية الديمقراطية، ويمنع عودة النظام إلى شرق الفرات. قبلت موسكو بنفوذ تركي في الشمال السوري عبر مسار أستانة وخفض التصعيد، من أجل تطويع الفصائل ضمن صفقات ومصالحات وتسليم المناطق تباعاً للنظام، وهي ترغب بالسيطرة على كامل سورية، لكن بقاء تركيا على الشريط الحدودي لا يضيرها، إذا تسيطر على كامل الطرق الدولية، وأن تسيطر على كامل الحركة الاقتصادية في سورية.

ليست مناطق الشمال مرتهنة، فهناك مناطق غير متصلة يحكمها الجيش الوطني، وتتبع للحكومة المؤقتة، وتقع تحت الوصاية التركية المباشرة، وهناك مناطق هيئة تحرير الشام وتتبع لحكومة الإنقاذ، هي تسابر الأجندة التركية، لكنها لا تتبعها كلياً؛ والهيئة مرفوضة دولياً، ومصنفة على قوائم الإرهاب، على الرغم من مساعي زعيمها، أبو محمد الجولاني، في تغيير بعض البلدان العربية، وأصبح زعيمه «أريديتا» مراراً. ويضاف إلى ما سبق منطقتا منبج وتل رفعت، الواقعتان تحت النفوذ الروسي، وقوى أمر واقع كردية، وهناك خلاف مع تركيا حولهما.

باتت سياسات إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، أكثر وضوحاً بشأن الملف السوري، ومنه ما يتعلق بمستقبل شرق الفرات؛ فإلغاء بايدن الإعفاء من العقوبات الذي منحه ترامب لشركة دلتا كريسنت الأميركية لاستخراج الطاقة شرق الفرات، والذي أبرمته العام الماضي مع الإدارة الذاتية، يدل على عدم وجود ميل أميركي لاستقلال الديمقراطية، إضافة إلى أن واشنطن تسمح أو تشجّع على تواصل قيادات الإدارة الذاتية مع روسيا، وهي في تصريحات مسؤوليها تقول إنها تدعم «قوات سورية الديمقراطية» بوصفها حلفة لها في منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وبدورهم، بات قادة الأمر الواقع في الشمال الشرقي يدركون أن الانفصال ممنوع دولياً وإقليمياً، وأكثر ما يطمحون إليه عبر تواصلهم مع الروس والنظام بقاء شكل ما من الإدارة الذاتية ضمن الدولة المركزية.

يعاني نظام الأسد وروسيا من مشكلة ضبط منطقتي درعا والسويداء؛ فشلت روسيا في إبقاء فصائل الجنوب تحت سيطرتها، لأنها لم تفِ بالوعود التي قدّمتها لها، ولم تقم بحمايتها من انتهاكات النظام والاعتقالات وحملات التجنيد المستمرة، ما أدّى إلى خروج بعض بلدات محافظة درعا عن السيطرة، وهذا لا يعني أن من الممكن أن تشكّل أمراً واقعاً يعترف به الروس. أما السويداء، فقد سبق أن رفض مشايخها وأمراؤها عرض الروس بإدارة ذاتية مقابل دخول فصيل رجال الكرامة تحت عباءة موسكو، ولكبح عناصر الدفاع الوطني في المحافظة التي تدعمها إيران، وسبب الرفض عدم الثقة بالروس، وخصوصاً ما يتعلق بإيقاف التجنيد الإجباري في المحافظة. على الرغم من أن السويداء لم تخرُج عن عباءة النظام، إذ تضم عدداً كبيراً من العملاء والمخبرين والشبيحة، لكن إخضاع العناصر «المنفلتة» فيها بات أزمة بالنسبة للنظام وروسيا وإيران. وفي هذا السياق، يمكن قراءة الأصوات التي خرجت تقول بإدارة ذاتية ومدسوسة من النظام وداعميه، بغرض التشويش على الأهالي، وليس بهدف تحقيق هذه الإدارة؛ وعكس ذلك، فللمدينة إرث تاريخي واهن في رفض التدخل الخارجي، مهما كان.

قام النظام وحلفاؤه في المناطق التي استعاد السيطرة عليها بتغيير ديمغرافي، عبر عملية التهجير، ولم يسمح بعودة سكانها إليها على نطاق واسع، خوفاً من إعادة تشكيل بيئات الثورة، وهناك مشاريع إعادة الإعمار في مخيم اليرموك وبساتين الرازي وحرستا والقابون وغيرها، وقوانين مصادرة أملاك الغائبين. ولكن هذه التغييرات الديمغرافية لا يمكن القول إنها كانت طائفية الطابع إلا على نطاقات ضيقة جداً.

اتفاق المدن الأربع، كفريا والفوعة والزبداني ومضايا، كان طائفي الطابع بامتياز، قامت به ظهران لتأمين سيطرة حزب الله على كامل الحدود اللبنانية السورية؛ في حين أن شراء إيران العقارات في دمشق، والتوسع في منطقة السيدة زينب، وفي حلب ودير الزور، هو لتعزيز نفوذ إيران، بما يتناسب مع مشروعها التوسعي، في كل مناطق سيطرة النظام، وضمن النفوذ الروسي.

كرديات يشاركن في مسيرة لدعم فتاة في الفاضلية، 24/ 10/ 2020 (فرانس برس)

وصول عون إلى سدة الرئاسة في عام 2016، إلى تضييق دائرة الحكم التمثيلية، وإلى إطلاق يد حزب الله في تقرير ما يراه مناسباً له من أمور السلم والحرب، ومن بناء دولةٍ ذات مؤسّسات ومرافق بديلة داخل الدولة. وسبق لهذا الحزب أن لوّح بحرب أهلية ينتصر فيها، إذا ما تمسّكت ثورة تشرين بمطلب نزع التركيبة الطائفية عن الدولة اللبنانية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الاتحاد الأوروبي، بغالبية أعضائه، ومعه الولايات المتحدة، يبحث هذه الأيام عن إطار قانوني لفرض عقوباتٍ على مسؤولين لبنانيين يرى أنهم متسبّبون بالأزمة الطاحنة، ويرفضون كسر الجمود الذي يُطبق على الحياة السياسية. فيما تُبدي الصين، ظاهراً على الأقل، اهتماماً ضعيفاً بهذه الأزمة، ربما بانتظار ما سيؤول إليه حال التداعي المتسارع، فيما تبدو روسيا أقرب إلى مواقف حزب الله. وسبق أن لوّحت فرنسا بهذه العقوبات، لكن غالبية الفاعلين، كما يبدو، مطمئنون لأوضاعهم وامتيازاتهم في جميع الأحوال. فإما هم أو الانهيار التام. وقد شاع في هذا البلد أن كبار المتنفذين قد نقلوا ودائعهم المالية إلى «ملاذات آمنة»، مع الانهيار الذي أصاب قيمة الليرة اللبنانية، منذ مطلع العام الجاري، في وقتٍ تم فيه ويتم من طرف المصارف التضييق على صغار المودعين. وعليه، لا يبدو مستغرباً أن تلتقي كثرة من اللبنانيين على وصف دولتهم بـ«الفاشلة» وبلدهم بـ«المنكوب» (بفوق الدين العام 85 مليار دولار، وبما نسبته 150% من الناتج العام). وحين خاطبت مجموعاتٌ لبنانية الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خلال زيارته بيروت عقب انفجار المرفأ، أن يعيد الانتداب الفرنسي إلى بلدهم، فقد جاء هذا المطلب الفانتازي ليعكس سوء الأوضاع وتدهورها المريع واليأس المطبق، ويبثّ رسالةً مفادها بأن الأحوال الراهنة السائدة أسوأ مما كانت عليه في سنوات الانتداب قبل نحو قرن.

والمؤلم، في غمرة ذلك، أن دول العالم، بما فيها دولنا العربية، أصبحت أكثر انغماساً في شؤون الوطنية، وإن لدى أغلبها من المشكلات والصعوبات الداخلية ما يصرفها عن الاهتمام الجدّي بمشكلات الأشقاء، كما اضمحلّ دور جامعة الدول العربية، وأن مركز لبنان المصرفي والتعليمي والطبي والسياحي قد تراجع خلال ربع القرن الماضي، وسط منافسة عواصم عربية وإقليمية، وأنه لم يعد أمام اللبنانيين سوى أن يبادروا إلى إنقاذ وطنهم قبل أن ينزلق هذا الوطن الجميل إلى المجهول. المعلوم.

(كاتب من الأردن)

> لم يعد أمام اللبنانيين سوى أن يبادروا إلى إنقاذ وطنهم قبل أن ينزلق وطنهم الجميل إلى المجهول ـ المعلوم

> التقسيم على أسس طائفية في سورية الحالية غير واقعي، بالنسبة للدول العظمى، ولا تشجّع هذه الدول على استقلال شرق الفرات

قامت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) بتهجير بعض القرى العربية، ذات الموقع الاستراتيجي، بعد أن طردت تنظيم داعش منها، لكن المنطقة التي تقع تحت سلطتها، وتشكل ثلث مساحة سورية، ما زالت ذات غالبية عربية عظمى، ما دفع قوات الحزب (البايادي) إلى التحالف مع عشائر عربية ضمن تشكيل «قوات سورية الديمقراطية»، وجناحها المدني، «مجلس سورية الديمقراطية». ومن الصعب إجراء إحصاء بهذا الخصوص لدحض المزاعم الكردية عن التفوق العددي على العرب في تلك المناطق. في المقابل، سيطر الجيش الوطني على عفرين، إضافة إلى شريط حدودي شرق الفرات، حيث تضم هذه المناطق أكراداً، لكن ذلك كان لدواعٍ أمنية تركية، وليس لإنشاء كيانات عربية مستقلة.

انتهت الحرب في سورية بشكلها الواسع، حيث تدعم إدارة الرئيس بايدن تثبيت مناطق النفوذ الحالية، ولا ترغب تركيا ودول الاتحاد الأوروبي في حصول مزيد من موجات الهجرة من سورية. التقسيم الحالي المثبت دولياً لا يأخذ طابعاً طائفياً، على الرغم من أنه بطابع قومي شرق الفرات.

أخيراً، ليس تقسيمُ سورية وارداً أصلاً ضمن الأجندة الأميركية، بوصف الولايات المتحدة دولة إمبريالية عالمية؛ فسورية دولة حديثة النشوء، وكانت إقليماً ضمن سورية الكبرى قبل مائة عام ونيف، حيث تمت صياغة أول دستور سوري لبلاد الشام، على أيدي خبراء وسياسيين سوريين وعرب، بقيادة الملك فيصل، لكن الاحتلال الفرنسي وأده، وهو الذي دخل سورية بموجب اتفاق سايكس بيكو (1916) لتقسيم المنطقة؛ فيما فشلت محاولات الفرنسيين في إحداث تقسيمات سورية على أسس طائفية. وبالتالي، التقسيم على أسس طائفية في سورية الحالية غير واقعي، بالنسبة للدول العظمى، ولا تشجّع هذه الدول على استقلال شرق الفرات، ولا تريد انفلات المنطقة إلى حروب لا سوفييتية سابقة، مثل بيلاروسيا. أوحى الروس بأن لبنان دولة سوفييتية سابقة»، ويتصرّفون معه على ه

الحرب في «التيغراي» والمنعطف الأخير

صهيب محمود

كان من الواضح أن أسباب الحرب الشاملة التي شنّتها حكومة أبي أحمد في إثيوبيا على إقليم التيغراي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، في العملية التي سمتها «إنفاذ القانون»، كانت منافيةً تمامًا للرواية التي ساقتها الحكومة المركزية في حينه، عندما برّرت الحرب «بهجوم الجبهة على قاعدة عسكرية تابعة للجيش الفيدرالي»، بل اتضح، مع مرور الوقت، أن خطة الحرب كانت معدّة سلفًا باعتبارها أبعد مدى وصل إليه الصدام المحتوم بين إدارة أبي أحمد وجبهة تحرير شعب التيغراي (TPLF)، التي حكمت البلاد طوال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد أعلن أبي أحمد، بعد أقل من شهر من بدء العملية العسكرية، طيّ صفحة الحرب، وهزيمة الحركة في الإقليم وسيطرة القوات الفيدرالية على العاصمة مقلي، كما أعلن عن القبض على شخصيات رئيسية ومؤسسة في الجبهة كان لها صيت سيئ في الوضع الحقوقي والإنساني في إثيوبيا، خصوصا أن لدى الجبهة سجلا حافلا بالتجاوزات الإنسانية في أثناء حكمها.

يبدو أن أبي أحمد استعجل الاحتفال بالانتصار؛ وهو المهووس بالسلطة والظهور قائدا كاريزماتيا وقويا، ومقلدا بوسام جائزة نوبل للسلام، وأوسمة إماراتية وسعودية بوصفه رجلا للسلام في المنطقة، نالها على خلفية مصالحته «التاريخية» مع إريتريا عام 2018، وهي خطوةٌ كانت جزءًا من استراتيجيته لإقصاء نخبة التيغراي من المشهد السياسي الإثيوبي. إلا أن الأخبار عادت بنا باستعادة الجبهة العاصمة مقلي، وأنها أسرت آلافا من أفراد الجيش الفيدرالي بعدما حاصرتهم، ونظمت مسيرة عرض لاستسلامهم سميت بـ«مسيرة العار»؛ وقد تكون أكبر عمليةٍ استسلام لجيش نظامي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث سار ما يقارب عشرة آلاف جندي في بعض التقديرات في الميادين وسط هتاف الجموع «أبي لص»!

يفسّر المتابعون في الصراع بأن رد الجبهة كان متوقعا، حيث موسم الأمطار في دول حوض النيل يتسبّب في صعوبة الحركة وقطع خطوط الإمداد، والحكومة نفسها استخدمت الحيلة نفسها بالقول إنها سحبت جيشها لدواع إنسانية، وتودّ إتاحة الفرصة لشعب تيغراي لزراعة أراضيه في موسم الزراعة، وهي التي قصفتهم بشتى أنواع الطائرات والأسلحة شهورا. والمؤكّد أن وحشية الحرب التي قام بها أبي أحمد ضد الإقليم لعبت دورا في رسم المنعطف الجديد الذي دخله الصراع. لقد استنجد نظام أحمد بحليفه أسياس أفورقي، وهو الذي خاض حربا سابقة مع التيغراي (1988-2000)، خلّفت أزيد من مئة ألف قتيل، وثمّة عداوات وثارات قديمة؛ وارتكب الجيش الإريتري مجازر مهولة حين اجتاح الإقليم، وثقتها تقارير حقوقية أممية، لكن الأخبار ظلت منقطعة عن الإقليم شهورا، باستثناء ما بثه ناشطون على «فيسبوك»، إلى أن توالت الضغوط الخارجية، خصوصا مع رحيل دونالد ترامب عن الرئاسة في الولايات المتحدة، واضطرت الحكومة المركزية، أخيرا، إلى السماح للصحافيين والمنظمات الإنسانية بالدخول إلى الإقليم. وكانت القصص الواردة من الإقليم صادمة إلى أبعد حد؛ فقد انتهج نظام أبي أحمد ومعه نظام أسياس أفورقي، سياسة تدمير شامل للبنى التحتية والمستشفيات والمصانع والأسواق بطريقة ممنهجة ونظامية، بما فيها قصف أحياء سكنية وإعدامات مباشرة واغتصاب وبتر أعضاء.

ماذا ينتظر إثيوبيا الآن، وقد استولت جبهة التغراي من جديد على عاصمة الإقليم، ومع شروع الجيش الفيدرالي بالانسحاب من الإقليم وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد؟ يرغب أبي بتوحيد جبهته الداخلية وتأكيد شرعيته عبر الانتخابات البرلمانية العامة التي أعلنت نتيجتها بتحقيق حزبه، الازدهار (الحاكم)، فوزا كبيرا، على الرغم من أنها انتخاباتٌ صُمّمت لفوز أبي أحمد سلفا، وتحدّثت البعثات الدولية بأنها أبعد ما تكون عن النزاهة، وقاطعتها أحزاب سياسية معتبرة. إلا أن الانسحاب من الإقليم يعد خيارا تكتيكيا بالنسبة إلى أبي أحمد، بالإضافة إلى أنه يتعرّض لضغوط أميركية وأوروبية وجهات حقوقية عديدة لإيقاف الحرب، وقد تعرّض مسؤولون في حكومته لعقوبات أميركية في أوائل الشهر المنصرم (يونيو/ حزيران). قد يصح القول إنه ربما لهذه الأسباب يفضّل أبي أحمد وقف إطلاق النار مؤقتا، وقد رحبت واشنطن وجهات خارجية أخرى بذلك، لكن المؤكد أن الجبهة لن تتوقف بدون السيطرة على كامل أراضيها، والتي توسّعت في مناطقها الحدودية مليشيات عرقية تنتمي لإقليم أمهرا المجاور، ويشهد الإقليمان توترات حدودية تاريخية. ومن الناحية الإقليمية، ومع تصاعد خلافات ملف سد النهضة وأزمة الحدود السودانية الإثيوبية، تبدو الصورة الإقليمية مقلقةً أكثر بالنسبة إلى أبي أحمد، ففي الثمانينيات، وعندما كانت جبهة تحرير شعب التيغراي تقاتل نظام الديرغ، كانت تتلقى الدعم والتأييد من نظام جعفر النميري في السودان، الآن مصر وبدرجة أقل السودان تبدوان ناقمتين على الحكومة المركزية، وعلى كيفية إدارة أبي أحمد ملف سد النهضة والحصص المائية للأطراف الثلاثة، بسعيه إلى فرض الأمر الواقع، وهو ما تعدّه مصر تهديدا حقيقيا لها. يعني ذلك كله أن أي حرب طويلة الأمد مع الجبهة لن تكون لصالح استقرار نظام أبي أحمد إقليميا.

وفي السياق الإقليمي نفسه، أجرى أبي أحمد اتصالا مع ولي عهد أبوظبي محمد ابن زايد، فور سقوط إقليم التيغراي بيد الجبهة، ويعتقد بأن طائرات الدرونز الإماراتية لعبت دورا في سقوط الإقليم بيد الجيش الفيدرالي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، كما صرح بذلك رئيس الإقليم في مقابلة حديثة مع صحيفة نيويورك تايمز (منشورة في 3 يوليو/ تموز الحالي). ويفسر بعضهم بأن أبي أحمد بدأ يستنجد بطائرات درونز من الإمارات، والتي منعت إدارة بايدن استخدامها في اليمن والتيغراي. لكن، وأيا يكن، يواجه أبي أحمد في الميدان صقور الشخصيات العسكرية التي أسقطت نظام الديرغ العسكري في الثمانينيات والتسعينيات، ومن غير المرجّح أن يتمكّن من هزيمتهم، مثل تسادكان جبريتنساي ودبرسيون ميكائيل (تعني جبل صهيون بالتغيراوية)، ويقودان المعارك حاليا من الميدان.

بصورة عامة، إثيوبيا بلد ذو تاريخ سياسي معقّد، وجبهة تحرير شعب التيغراي، الدولة الإثيوبية برمتها، أهمها الأوجه التي ستأخذها الحرب في الفترة المقبلة: بدءا بمصير إقليم التيغراي، الذي يواجَه بأحد خيارين: أن تترك الحكومة المركزية أمره وشأنه، وهو بذلك سيشكّل خاصرة رخوة على مستقبل نظام أبي أحمد السياسي، خصوصا أن الجبهة حكمت البلاد نحو ثلاثة عقود، ولن تتوانى عن محاولة زعزعة حكم أبي أحمد (أو حتى نظام أفورقي المجاور أيضا). تتزايد خطورة هذا السيناريو إذا نظرنا إلى وضع الإثنية الفيدرالية الهشّ القائم في البلاد والتوترات الحدودية المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

ويتمثل السيناريو الآخر بانفصال الإقليم عن باقي إثيوبيا، وهو مدار الحديث لدى نخب تيغراوية عديدة، وهو بند منصوص عليه في دستور البلاد عام 1994، (تحدث عنه رئيس الإقليم في مقابلته أخيرا مع «نيويورك تايمز»). غير أنه يحمل، هو الآخر، غير قليل من الفوضى والبلقنة لوضع المنطقة برمتها، وليس وضع إثيوبيا المنقسم إثنيا فقط، لكن المؤكد كذلك أنه سيرتدّ سلبًا على حساب الإقليم نفسه، إذ من المرجّح أن انفصال الجبهة سيصوّر أبي أحمد بطلا قوميا موحدا للحس القومي الإثيوبي، مثل ما حدث في السبعينيات في أثناء حرب منغستو هيلا مريام مع الصومال، عام 1977، وهو الأمر الذي سيعزّز من شرعيه أبي أحمد الداخلية.

في الخلاصة، يهدف أبي أحمد، في هذه المرحلة، إلى تأكيد خيار شرعيته الداخلية عبر الانتخابات. وفي ظل الوضع غير المستقر والمشحون داخليا، ليس مستبعدا أن يواجه انقلابا من الجبهة الداخلية، خصوصا من حلفائه الأمهرا والأورومو، لكن ما هو مؤكد أن التيغراي خرجوا من المشهد السياسي العام، ولم يعودوا يشكلون تهديدًا سياسيًا، مع استعصاء هزيمتهم عسكريا في المدى المنظور، حتى على الرغم من التدخل الواسع من حلفاء أبي أحمد في المنطقة: الإمارات وأسياس أفورقي. وسترسم الفترة المقبلة الاتجاهات المستقبلية للصراع، والتي بدورها ستحدّد شكل الدولة الإثيوبية المقبل.

(كاتب صومالي)

> ليس مستبعداً أن يواجه أبي أحمد انقلاباً من الجبهة الداخلية، خصوصاً من حلفائه الأمهرا والأورومو

> تحدث أبي أحمد عن أن والدته الأمهرية أخبرته، وهو في السابعة من العمر، بأنه سيصبحَ الملك السابع لإثيوبيا

وعلى الرغم من أنها غزت الصومال عام 2006، وحكمت إثيوبيا في حالة الاستثناء الأغامبينية منذ 1991، حيث تقوم فيها السيادة على خرق القانون، وحيث قانون الطوارئ هو قاعدة الحكم والمعيار، إلا أنها حاليا خرجت تمامًا من المشهد السياسي في المركز، وربما بشكل نهائي، وعلى أبي أحمد إيجاد طريقة للتعامل مع الإقليم غير سياسة العقاب الجماعي والنهج القائم على الانتقام الثأري، إلا أنه يبدو أن هذا لا يتوافق مع مزاج أبي أحمد، المهووس بالسلطة والحكم، حيث يود تأكيد نفسه رئيسا مستقبليا لإثيوبيا، وربما قد يذهب إلى أبعد من هذا، حيث شاعت تصريحات مسجلة يتحدث فيها عن أن والدته الأمهرية أخبرته، وهو في السابعة مِن العمر، بأنه سيصبح الملك السابع لإثيوبيا.

في وسع أبي أحمد أن يجري انتخابات صورية لترسيخ شرعيته في الحكم، لكن ثمّة أسئلة وتعقيدات غير محسومة سيواجهها، وسينجرف معها مصير

إخفاق الإصلاحات في كوبا يجدّد الاحتجاجات

عمار ديوب

«لم يعد النموذج الكوبي يصلح لنا بعد الآن»!.. هكذا قال فيديل كاسترو في عام 2010، ولاحقاً قال شقيقه الرئيس راؤول «إما أن نغيّر كوبا أو أن الثورة في خطر». يبدو أن أسرة كاسترو كانت على وعيٍّ عميقٍ بمشكلات كوبا، وأن الاهتزازات التي تعرّض لها نظامها الاشتراكي، سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد الأزمة المالية العالمية في 2008، تستدعي التغيير في هذه الجزيرة المهمّشة أميركياً، وتفرض الأخيرة عليها حظراً كاملاً منذ نجاح ثورتها 1959. كان للحظر دورٌ كبيرٌ في إعاقة التغيير، ولكن السبب الأساسي هو السياسات التنموية الرديئة للنظام الاشتراكي الذي شاخ كثيراً، وصار لا بد من دفن الميت قبل أن تتفسّخ الجثة.

هل ينجو نظام الرئيس الجديد، ميغيل دياز كانيل، الذي تولى الحكم 2018، وتولى رئاسة المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي المنعقد في 2021، هل ينجو من الخيار الأمني والعسكري، الذي انتهجته أنظمة مستبدّة كنظامه في مواجهة الشعوب، كما السوري والليبي وسواهما؟ ما يحدث في كوبا من تظاهراتٍ امتدّت إلى أكثر من عشرين مدينة، وتحت سقف شعاراتٍ تنادي بالخبز والحرية ورحيل الديكتاتورية، وسواها، يستدعي تلك المقارنات، حيث كانت الشعارات تقريباً ذاتها في بلادنا!

منذ عام 2010، وقبل أن يتنحّى فيديل عن الحكم في 2006 بسبب المرض، واستلام أخيه راؤول، وهو من رجالات الثورة، بدأت كوبا مسيرتها نحو الانفتاح الليبرالي، والتغيير في سياسات الدولة الاقتصادية، لكنها لم تقترب من التغيير في النظام السياسي الذي يخضع للحزب الشيوعي الكوبي، ويرفض الحريات العامة، وأية أشكال من التعدّدية السياسية.

مشكلة كوبا في غلبة الطابع الخدمي على الاقتصاد (75%)، بينما لا يشكّل قطاع الصناعة نسباً ذات معنى. وفي الصناعة، هناك صناعة النيكل وقصب السكر، ويعانيان من شحّ في الوقود وتعطل الماكينات. ويشار هنا إلى أن الأزمة الكبيرة في فنزويلا أجبرت النظام هناك على تخفيض كميات الوقود المرسلة إلى كوبا وكانت بأسعار خاصة. وكذلك يمكن تخيّل مشكلة الحصار الأميركي الطويل، والذي يعزل الجزيرة كلياً عن العالم الخارجي، العزل الذي لطالما رفضته بيانات الأمم المتحدة ودول كثيرة، والمنظومة الاشتراكية التي انهارت، وأصبحت الجزيرة بذلك محاصرة أكثر فأكثر.

مشكلة النظام الاشتراكي هناك في موقعه الجغرافي، حيث تعتبرُ أميركا كوبا جزءاً من حديقتها الخلفية اللاتينية، ولا تسمح بنجاحاتٍ كبرى فيها، كي لا تنتقل التجربة إلى دول أخرى، وقد حدث ذلك بشكل كبير، حيث ظل اليسار في أميركا اللاتينية قوياً، وما يزال قوياً، على الرغم من موجات التراجع والصعود، وهذا يتعلق برداءة السياسات الليبرالية، وتجذّر المشكلات الاقتصادية والسياسية في تلك القارّة.

ليست القضية فقط في الموقع، وهناك الخطأ الكبير في الاعتماد على قطاع الخدمات. عكست ذلك تجارب فيتنام والصين، فقد شكّلت الصناعة القطاع الأساسي في الاقتصاد، وفي النهوض بالبلاد، بعد نجاح الثورات فيها، وهذا ساعد تلك البلاد على نجاحها في الانفتاح الاقتصادي نحو الليبرالية، الاقتصاد الحر، ولم تتراجع عن احتكارها النظام السياسي، وظلّ للدولة دورٌ كبيرٌ في الاقتصاد. مشكلة كوبا أنها فشلت في اعتماد الاقتصاد الرأسمالي، ولم تسمح لها بذلك أميركا، بالتالي لا بد للأزمة الاقتصادية والسياسية المتصاعدة من أن تنفجر، وكانت الاحتجاجات الشعبية في الأيام الأخيرة، والتي ستلقى بالضرورة تأييداً من الإدارة الأميركية، ورفضاً من الإدارة الروسية، وكل الدول الاستبدادية، وكذلك من دولٍ لاتينيةٍ كثيرة، كالمكسيك وبوليفيا وفنزويلا ونيكاراغوا وسواها.

فشلت كوبا في تطوير صناعة قصب السكر، فلم تستطع الوصول إلى إنتاج سنوي يعادل عشرة ملايين طن كما كان نظام فيديل كاسترو يطمح، وفشلت في الإصلاح الزراعي، فتراجعت عن بعض سياساته، وسمحت للقطاع الخاص بالاشتراك بنسب كبيرة؛ أربعة ملايين فدان من الأراضي، وكذلك فشلت في تأمين فرص عمل للداخلين في سوق العمل من جديد، بل وعكس ذلك فقط، كان فيديل كاسترو شجاعاً في التأكيد أن الفشل في القطاع العام كبير، ويجب التخلي عن خمسمائة ألف عامل فيه، لصالح العمل في القطاع الخاص... إذاً، هناك جملة إصلاحات اقتصادية وإدارية انتهجتها كوبا بدءاً من 2010، وتضمّن دستورها الجديد 2019 تلك الإصلاحات، والتي غيّر فيها الحزب الشيوعي فقرة «بناء نظام شيوعي» إلى «بناء نظام اشتراكي» واعترفت لأول مرة دستورياً بالملكية الخاصة، وتبنّت بعض الأفكار الرأسمالية كإدارة مشاريع اقتصادية صغيرة، والسماح بالاستثمار الأجنبي، وحرية الإنترنت، وسياسياً لم تتراجع عن نظام الحزب الواحد، ولكنها استحدثت منصب رئيس الوزراء، ووضعت حداً للرئاسة بدورتين، وألا يزيد عمر الرئيس عن 60 عاماً حين توليه المنصب، كما لم يعد مسموحاً لرئيس الدولة أن يكون رئيساً لمجلس الدولة أو رئيساً لمجلس الوزراء.

تأخّر تبنّي الأفكار السابقة التي اعتمدتها الإدارة الكوبية، وكان يفترض أن تنتهجها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. وهي أفكارٌ تتناول تغييراتٍ مهمة في الاقتصاد، ولكنها هامشية في الشق السياسي، حيث أغلبية الدول تعتمد على الفصل بين الرئيس ورئيس مجلس الوزراء وسواه.

ستظل كوبا تعاني من غياب الاقتصاد الصناعي، وهذا يتعلّق بخطأ السياسات الاقتصادية منذ نجاح الثورة، وكذلك بسبب الحظر الأميركي على أية علاقات اقتصادية مع محيطها أو معها هي بالذات. خفّف الرئيس الأميركي الأسبق، أوباما، من الحظر على كوبا، وحذف اسمها من الدول راعية الإرهاب، وزارها، وقبله زارها بابا الفاتيكان في 2012. وقد ساهم ذلك كله نسبياً في تخفيف الأزمة الاقتصادية، وسمح بعلاقات تجارية أفضل، والبدء بالتفكير في كيفية إطلاق مشاريع اقتصادية كبيرة، كمشروع تطوير الميناء، ولا سيما مشروع ميناء ماريل، بمساعدة من الحكومة البرازيلية. ولكن الرئيس ترامب سرعان ما تراجع عن تلك السياسات، ووسّع من دائرة العقوبات الاقتصادية لتصل إلى 243 عقوبة، وكان يُطلق على كوبا وفنزويلا ونيكارغوا الشياطين الثلاثة؛ وبالتالي اشتدّت الأزمة مجدّداً.

> أبرز مطالب الاحتجاجات تخصّ الأوضاع المعيشية السيئة والحريات وإزالة الديكتاتورية والأبوية وإنهاء حكم الحزب الواحد

> كان فيديل كاسترو شجاعاً في التأكيد أن الفشل في القطاع العام كبير، ويجب التخلي عن خمسمائة ألف عامل فيها

> ستظل كوبا تعاني من غياب الاقتصاد الصناعي، وهذا يتعلق بخطأ السياسات الاقتصادية منذ نجاح الثورة

كان فخر أيديولوجية النظام الكوبي القضاء على الأمية، وتأمين الرعاية الصحية، وارتفاع عدد الأطباء، وافتتاح مراكز كثيرة للبحوث العلمية، وهناك فائض كبير في الشهادات العالية، وهذه قضايا واقعية. شكل الأطباء العاملون في الخارج مصدراً مهمّاً للعملة الصعبة، وكذلك السياحة التي أوقفها ترامب عبر العقوبات، والذي أغلق مكاتب وكالات ويسترن يونيون، وكانت تؤمن إيصال الأموال إلى الكوبيين من أقاربهم في الخارج.

هناك أسباب أصبحت معلنة للاحتجاجات؛ الأزمة الاقتصادية (تراجع الاقتصاد بنسبة 11% مقارنة بالعام الماضي) وانتشار وباء كوفيد 19 بشكل كبير، على الرغم من الحديث عن إنتاج مضاد محلي له (لقاح عبد الله)، وأثر الإنترنت الذي أتاح فهماً عميقاً للكوبيين، ووسّع مداركهم عن حقوقهم وواجباتهم، وأعطاهم أمثلة لا حصرية عن الحياة السياسية الديموقراطية والرفاهية وغياب الديكتاتورية. سمح دور الإنترنت، كما حالة الدول العربية في عام 2011، بتنظيم الشباب مظاهراتهم وضبط شعاراتهم والتوافق على أفكار سياسية مشتركة، وإيصال أصواتهم إلى العالم، وفضح آليات الحكومة في الاعتقال والقمع. أبرز المطالب تخصّ الأوضاع المعيشية السيئة والحريات وإزالة الديكتاتورية والأبوية وإنهاء حكم الحزب الواحد.

سارعت الحكومة والرئيس إلى الرد على الاحتجاجات، بالاعتقال والقمع الشديد، والدعوة إلى مسيرات مؤازرة للنظام، ورفعت شعاراتها «يعيش فيديل» و«تعيش كوبا»، وتمت دعوة راؤول كاسترو، مع قادة آخرين، وهم من خارج المكتب السياسي للحزب، إلى الاجتماع العاجل. إذاً، ليس الوضع في كوبا سهلاً هذه المرّة، فالشعب في الشارع، والحكومة تتهيّأ للرد العنيف. والسؤال: هل تتجه كوبا نحو الخيار التونسي أم المصري أم السوري والليبي؟ ومع ذلك، لكلٍّ بلدٍ خصوصيته.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads